تأميم النحاس التشيلي عام ١٩٧١
وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه

م.م حسين علي عبد الله
أ.م.د مأمون شاكر أسماعيل
الجامعة المستنصرية
كلية التربية/قسم التاريخ

تأميم النحاس التشيلي عام ١٩٧١
وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه

م.م حسين علي عبد الله
أ.م.د مأمون شاكر أسماعيل

الملخص :

خشيت الولايات المتحدة الامريكية على مصالحها في تشيلي بعد وصول سلفادور الليندي الى منصب الرئاسة، لكون الأخير ينتمي الى ائتلاف يساري يضم احزاب شيوعية واشتراكية، ولكونهِ جاء الى السلطة وهو يحمل برنامج انتخابي يتضمن تأميم صناعة النحاس التي كانت تديرها شركات امريكية.ومن هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة وشركاتها على محاولة منع الحكومة التشيلية اليسارية من المضي قدماً في برنامج التأميم، وقد استخدمت هي وشركاتها اوراق ضغط مختلفة على الحكومة التشيلية بغية منعها، او دفعها على منح الشركات المؤممة مبالغ تعويضية ، وهو ما سبب اشكالية لم يتوصل الجانبين الى حلها طيلة فترة حكم سلفادور الليندي في تشيلي التي امتدت للسنوات ١٩٧٠ –١٩٧٣

Abstract

The United States was concerned about its interests in Chile after Salvador Allende took office as the latter belonged to a left-wing coalition of communist and socialist parties and came to power with an election program that included the nationalization of the copper industry run by US companies. The United States and its companies have tried to prevent the left-wing Chilean government from proceeding with the nationalization program. It and its companies have used various pressure papers on the Chilean government to prevent them or to give nationalized companies compensatory amounts. It was dissolved during the reign of Salvador Allende in Chile, which lasted for the years 1970-1973.

المقدمة

شكل استثمار النحاس التشيلي احدى ابرز استثمارات الشركات الامريكية في قارة امريكا اللاتينية، كون تشيلي تعد ثالث منتج للنحاس في العالم ، ولكون الشركات الامريكية كانت تسيطر على ٨٠% من واردات تشيلي، إذ ان النحاس يشكل المورد الاساس في اقتصاد الأخيرة . وبعد وصول ائتلاف الوحدة الشعبية الى السلطة في تشيلي وقيامه بتأميم الشركات الامريكية العاملة في النحاس دون أية تعويضات، وقد عملت هذه الشركات مستعينةً بقوة الولايات المتحدة الامريكية على فرض ضغوط اقتصادية كبيرة على الحكومة الاشتراكية في تشيلي بغية منعها من تنفيذ برنامجها التأميمي، او على الأقل إجبارها على دفع تعويضات تكون مقبولة من وجهة نظر الشركات الامريكية ومن خلفها الولايات المتحدة الامريكية.

أولاً : إصلاحات حكومة الوحدة الشعبية الاقتصادية

أن الحديث عن تجربة اشتراكية لا يعني تغيير نظام سياسي حسب، بل يعني الحديث عن تغييرات اقتصادية عميقة في مفاصل الدولة، ينتج عنها خلق توازنات جديدة بين الطبقات الاجتماعية، وينتج عنها أيضاً تغييرات في طبيعة علاقات الدولة مع محيطها الدولي، تكون المصالح هي المحدد الأساس فيها، ولذلك فإن الاصلاحات الاقتصادية للنظام التشيلي الجديد، شكلت نقطة غاية في الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، كون الأخيرة كانت تراقب كل تحركات النظام الجديد بشكل دقيق.

وفي الواقع، أن عملية المضي قدماً في برنامج إصلاحي تحتاج إلى أموال كبيرة، وقد اسهم الميراث الذي تركته إدارة فري لحكومة سلفادور الليندي غوسنز[١] Salvador Allende Gossens والذي بلغ بحدود ٤٠٠ مليون دولار في تسهيل عمل الليندي، سيما ان الاخير كان عازماً على انفاق هذه الاموال لتعزيز برنامجه الاقتصادي، وتوطيد سيطرته السياسية وتعزيز شعبيته[٢]، ومعالجة قضية البطالة التي قدرت بحدود ٣٠٠ عاطل عن العمل[٣]. ونتيجة لذلك فإن الثمانية أشهر الأولى من حكم الليندي، شهدت توظيف الأموال الموروثة من حكومة ادوارد فري مونتالفا[٤] Eduardo Frei Montalva في دعم البناء السياسي[٥]، واشار الليندي في هذا السياق، إلى أن هدف حكومته هو استبدال الهيكل الاقتصادي الحالي للبلاد، وأنهاء قوة الرأسمالية الاحتكارية، والبدء في بناء الاشتراكية[٦].

تضمنت السياسة الاقتصادية لحكومة الوحدة الشعبية اجراء تغييرات عدة، منها زيادة الانفاق العام، واعادة توزيع الدخل ورفع القوة الشرائية لذوي الدخول المحدودة، سيما العمال والفلاحين، إذ تم رفع أجورهم بنسبة ٦٦%، وزادت قوتهم الشرائية بنسبة ٣٠%، كما فرضت الحكومة الاشتراكية رقابة على الأسعار وخفضت تكاليف المعيشة[٧]، ونجحت في تخفيض نسبة البطالة عن طريق تشجيع الصناعة المحلية، وقد أثمر ذلك عن ارتفاع الانتاج إلى ٨,٥% في بداية عام ١٩٧١ مقارنة بـ٣,١ في عام ١٩٧٠، فضلاً عن ذلك، أولت الحكومة التشيلية اهتماماً واضحاً في مجالي التعليم والصحة، عن طريق بناء المدارس والمستشفيات[٨].

وفي سياق متصل، عجلت حكومة الوحدة الشعبية بتنفيذ الاصلاح الزراعي الذي بدأه فري، ودعمت الفلاحين بشكل يسهل عليهم امتلاك الأراضي واحياؤها، وتم نزع كل الأراضي التي تزيد عن الحد الأقصى الذي حدده قانون الاصلاح الزراعي وهو ٨٠ هكتار، ووزعت على الفلاحين، حتى أن عام ١٩٧٢ شهد نهاية الاقطاعيات الكبيرة في تشيلي[٩].

قبل أنتهاء سنتها الأولى، كانت السياسة الاقتصادية لحكومة الوحدة الشعبية ناجحة إلى حد ما، حتى أنها لاقت ترحيباً وقبولاً من قبل الفقراء والطبقى الوسطى التي كانت تخشى أن يحول الليندي تشيلي إلى دكتاتورية شيوعية، وقد اسهم هذا النجاح في استقطاب كثير من الفئات المشككة، وهو ما تبين في

فوز ائتلاف الوحدة الشعبية في الانتخابات البلدية التي جرت في نيسان ١٩٧١، وقد فسر الليندي هذا الفوز على أنه أشارة لتسريع برامجه الاشتراكية(١٠).

وبحلول منتصف عام ١٩٧١، شعر الليندي بالفخر، كونه انجز الكثير من وعوده الانتخابية، واعلن لشعبه ان حكومته بصدد السيطرة على المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وشهد الوضع المعيشي لطبقة الفقراء تحسناً ملحوظاً(١١)، وارتفع الدخل القومي للبلاد من ٥١% إلى ٥٩%(١٢) ، ودفعت هذه النجاحات كثير من المعجبين والمشككين بحكومة الليندي إلى المجيء إلى تشيلي ليشهدوا الانتقال الديمقراطي السلمي إلى الاشتراكية(١٣)، وأصبحت إصلاحات الليندي مصدر الهام في الدول النامية التي كانت ترنو إلى حدوث تغيير جوهري في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة(١٤).

رغم أن حكومة الوحدة الشعبية تمكنت من تحقيق نجاحات بارزة في الوضع الاقتصادي للشعب التشيلي، إلا أن قضية تأميم مناجم النحاس التشيلية كانت هي المحدد الأساسي في استمرار الاستقرار الاقتصادي، كون غالبية هذه المناجم كانت مستثمرة من قبل شركات امريكية من جهة، ولكون الولايات المتحدة تعد الممول الأكبر للقروض والمساعدات التشيلية من جهة أخرى، وهذا ما سيتقاطع مع قضية تأميم النحاس، لأنه سيشكل ضربة للمصالح الأمريكية في الصميم.

- **تأميم النحاس التشيلي وموقف الولايات المتحدة :**

يقدر احتياطي النحاس العالمي بحدود ٢٧٥ مليون طن، ثلثه موجود في تشيلي، وتصديره يدر عليها ما يقرب من ٧٥% من مجموع ايراداتها العامة(١٥)، ونتيجة لذلك، شكل تأميم النحاس المفصل الرئيسي في برنامج الليندي الاشتراكي، إذ اعتبر الأخير تأميم الموارد الاساسية لبلاده مطلباً تاريخياً، واكد أنه لم يعد هناك مجالاً لابقاء ثروات تشيلي في أيدي مجموعة صغيرة من الشركات الاحتكارية، التي تضع دائماً مصالحها قبل مصالح البلدان التي تحقق فيها ارباحاً طائلة، لكونها ارهقت الاقتصاد التشيلي بديون أجنبية تزيد على ٤ مليار دولار تمثل فوائدها السنوية أكثر من ٣٠% من قيمة صادرات البلد، فضلاً عن تدخلها في القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية للبلدان التي تعمل فيها(١٦).

عندما وصل الليندي إلى السلطة، كانت هناك سيطرة أمريكية كبيرة على مختلف المؤسسات الاقتصادية التشيلية، كالتعدين والهاتف، وجزء كبير من التجارة الخارجية لتشيلي(١٧)، ورغم ان سياسة الليندي في الميدان الاقتصادي قامت على تأميم القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلد، كالثروات الاساسية والبنوك وشركات التأميم والاحتكارات الأجنبية الكبرى، إلا أنه أعلن ان برنامجه يتضمن احترام الملكية الفردية، وبخاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة التي تضمن مصالح عمالها، وافساح المجال لرأس المال الخاص للمشاركة في مشاريع القطاع العام الصناعية والزراعية، واتباع سياسة تنمية قومية تقلل من حدة الاعتماد على رؤوس الاموال الأجنبية(١٨).

بالنسبة لمناجم النحاس التشيلية، فإنها كانت خاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية، ورغم التأميم الجزئي الذي حدث في زمن إدارة الرئيس فري، والذي أدى إلى زيادة حصة تشيلي من ارباح مبيعات النحاس، واعطاها حق ايجاد شركات مختلطة لتوزيع ارباح مشاريع النحاس، وضمان حرية اختيارها لأسواقها الخارجية، فأن ذلك لم يمنع استمرار الشركات الامريكية من خداع المساهمين التشيليين واستغلالهم، بدليل أن هذه الشركات جنت ارباحاً طائلة، فضلاً عن ارباح مبيعات النحاس، عن طريق مبيعات المنتجات الفرعية المستخرجة من مركبات النحاس كالذهب والملدنيوم والبزموث، إذ حصلوا من خلالها في عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ما يقرب من ٨,٨ طن من المعادن الثمينة[١٩]، وقد بلغت قيمة استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في تشيلي عام ١٩٧٠ بحدود ٨٠٠ مليون دولار، أكثرها في التعدين، وكان لشركتي كينكوتKennecott Company واناكوندا Anaconda Company الامريكيتين الصدارة في مجال صناعة النحاس[٢٠].

جاءت أولى خطوات التأميم التي قام بها الليندي في العشرين من تشرين الثاني ١٩٧٠، إذ أصدر أوامره بالاستيلاء على جمعيتين تشيليتين كانت تديرهما شركتي نورثرن انديانا براس[٢١] Northern Andiana Brass Co. ورالستون بيورينا[٢٢] Ralston Purina Co. الأمريكيتين، واتهم الليندي ادارتي هاتين الجمعيتين بعدم توظيف التشيليين[٢٣]، كما قام الليندي بتأميم مناجم الحديد المملوكة لشركة مناجم الحديد الأمريكية في آذار ١٩٧١[٢٤]، ثم أعقبها بتأميم ثلاث شركات أمريكية، وهي شركة السمن التجارية، ومصنع تشيلي لانتاج الاسمنت، وشركة صناعة الورق والسليلوز[٢٥]، وعلى العموم، استطاعت الحكومة التشيلية تأميم ٥٠٧ من الشركات الصناعية والتجارية، منها ٨٠ شركة ضخمة، كما امممت جميع المصارف الأجنبية[٢٦].

اعتبرت الولايات المتحدة أعمال التأميم التي تقوم بها تشيلي، اساساً لطبيعة العلاقات المستقبلية معها، وعزمت على اتخاذ مجموعة اجراءات في حال إقدام تشيلي على تأميم مناجم النحاس ومصادرة ممتلكات الشركات الأمريكية، وهي[٢٧]:

١- الحصول على تعويضات كاملة وفورية للشركات الأمريكية المصادرة.

٢- حماية ممتلكات الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، خشية تأثرها بما يحدث في تشيلي.

٣- العمل بتعديل هيكنلوبر[٢٨] Amendment Hickenlooper الذي ينص على تعليق المساعدات لأي بلد يقدم على اجراءات سلبية ضد المستثمرين الأمريكيين.

ومع ذلك، خشت الولايات المتحدة أن يؤدي تطبيق النقطة الأخيرة (تعديل هيكنلوبر)، إلى ردود افعال عكسية، تحصل من خلالها تشيلي على تعاطف دول أمريكا اللاتينية، لكون التعديل يعد انتهاكاً للمادة ١٩ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، التي تحظر على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير الاكراه الاقتصادي ضد الاعضاء الاخرين، فضلاً عن ذلك، فأن الولايات المتحدة أخذت

بعين الاعتبار الأثار السياسية للتأميم في أمريكا اللاتينية، ورد الفعل الذي يعتمد إلى حدٍ كبير على تطور الوضع في تشيلي، وعلى تحركات الولايات المتحدة، وكذلك ردود الافعال الداخلية في تشيلي، من حيث قبول الشعب لمصادرة الممتلكات الأجنبية وعدم الموافقة على التعويض في حال قررت الحكومة التشيلية ذلك، إذ أن فشل الولايات المتحدة في التصرف مع هكذا تطورات سيفسر في دول أمريكا اللاتينية، وخاصة بين المحافظين على أنه ضعف[٢٩].

ينبغي أن نشير هنا إلى، أن الحكومة التشيلية هي الأخرى، كانت قلقة من قيام الولايات المتحدة بردود أفعال انتقامية نتيجة تطبيق برنامج التأميم، سيما أن ٤٠% من الواردات التشيلية كانت تأتي عن طريق الولايات المتحدة، وأن ٩٠% من الواردات الخاصة بالتعدين وقطع غيار السيارات كانت تستورد أيضاً من الولايات المتحدة وقد يؤدي التأميم إلى حظرها أو الإقلال منها[٣٠]، ولذلك طلبت الخارجية التشيلية من دبلوماسيين تشيليين في واشنطن دراسة الأثار القانونية والسياسية لتاميم صناعة النحاس التشيلي، ودراسة ردود افعال واشنطن على برامج التأميم التي حدثت في المكسيك وايران وغواتيمالا والبرازيل وكوبا، وقد توصل هؤلاء الدبلوماسيين بعد انهاء دراستهم، إلى أن القانون الأمريكي طالب بتعويض كاف وفوري وفعال للشركات الأمريكية المصادرة في غضون ستة أشهر، كما اكدت دراستهم، أن واشنطن تعاملت مع كل حالة بشكل خاص، وفقاً لذلك، فقد كان من المستحيل التنبؤ بالقرارات التي ستتخذها واشنطن لحظة اعلان تشيلي تأميم صناعة النحاس[٣١].

في ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، عقدت (لجنة الاربعين) [٣٢] Committee 40 اجتماعاً في شباط ١٩٧١، نوقشت فيه موضوعات عدة، منها الذهاب إلى المفاوضات، ومدى تأثير المفاوضات في حال اجراءها على فرص الشركات في الحصول على تعويضات، ونوقشت أيضاً الأثار المترتبة في حال فشل المفاوضين الامريكان في الحصول على نتائج مرضية، وقضية فرض عقوبات اقتصادية في حال مضت تشيلي قدماً بعملية تأميم النحاس[٣٣].

كان الحوار هو الحل الأمثل للطرفين، ولذلك زار واشنطن في شباط ١٩٧١ وفداً من المسؤولين التشيليين برئاسة وزير الاقتصاد بيدرو فوسكوفيش[٣٤]، Pedro Voskovic ، طرحوا فيه قضية التأميم، ومدى ارتباطها باستمرار تدفق واردات تشيلي القادمة من الولايات المتحدة [٣٥]، وفي الواقع، لم يصل الطرفان إلى حل توفيقي في هذا الاجتماع، وقام ساسة واشنطن بإعطاء الوفد التشيلي تلميحات مبطنة تتعلق ببرنامج التأميم، وجاء رأي واشنطن الصريح بعد شهر واحد من الاجتماع، حين التقى السفير الامريكي في تشيلي ادوارد كوري[٣٦] Eduard Korry بوزير الخارجية التشيلي كلودوميرو الميدا[٣٧] Clodomiro Almeyda (١٩٧٠-١٩٧٣) في التاسع والعشرين من آذار ١٩٧١، واخبره بضرورة التوصل إلى حل مع مالكي شركات النحاس، مبيناً مسؤولية الإدارة الأمريكية عن حمايتهم، ومحذراً من العواقب التي تنجم في حال

اقدام تشيلي على التأميم، كما اخبر السفير الميدا ان الذهاب إلى التأميم سيؤدي إلى قطع الولايات المتحدة لالتزاماتها مع إدارة فري، التي نصت على الدفع الفوري لشراء حصة تشيلي من نحاس الشركات البالغة ٥١%[٣٨].

لم يعطِ الليندي أهمية لتلميحات وتهديدات واشنطن، ذلك لأنه كان يرى نفسه يخطو بالاتجاه الصحيح، معتمداً في ذلك، على القرار رقم ١٨٠٣[٣٩] للجمعية العامة في الأمم المتحدة، والذي ورد فيه "**أن التاميم الذي تقوم به الدول لاستعادة السيطرة على مواردها، هو تعبير عن سلطاتها السيادية**"، وقد اعتبر الليندي هذا القرار أطروحة الأمم المتحدة المقبولة، التي يمكن من خلالها حماية حقوق الضعفاء، ضد انتهاكات الأقوياء[٤٠].

أثار تمسك الليندي بقضية تأميم صناعة النحاس، غضب الرئيس ريتشارد نيكسون[٤١] Richard M.Nixon ما دفعه إلى استعداء سفيره في سانتياغو، ووجه اليه تعليمات بضرورة تذكير الحكومة التشيلية بما يلي[٤٢]:

١- استعراض العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع تشيلي، وتذكير الأخيرة بإن إعانات وقروض واشنطن لها، تعدت ملياري دولار ونصف، خلال العشر سنوات الأخيرة.

٢- ان يلفت السفير انتباه الليندي إلى التهديدات التي وجهها الأخير إلى المؤسسات الأمريكية، وما أثارته من قلق شديد.

٣- أن يبلغ السفير الليندي، أنه إذا كانت سياسته تعني مصادرة الممتلكات الأمريكية، فإن واشنطن تتوقع تعويضات سريعة، تدفع بالدولار الأمريكي، وإذا لم يتم ذلك، فأن الدوائر الرسمية الأمريكية ستتخذ إجراءات سريعة.

وتنفيذاً لتعليمات رئيسه، التقى السفير كوري بوزير الخارجية التشيلي الميدا في آيار ١٩٧١، وأخبره بضرورة تبني الحكومة التشيلية موقفاً أكثر مرونة في موضوع التأميم وتعديل بعض جوانب خطة التأميم، والتفاوض مع الشركات، قبل البت بالموضوع بشكل نهائي، واشار كوري إلى أن اجراءات تشيلي في هذا الموضوع ستضعف علاقتها مع الولايات المتحدة، ووصل به الأمر إلى ضرب الطاولة بيده، منبهاً الوزير الميدا إلى أن مصالح الشركات الأمريكية هي مصالح الولايات المتحدة، وأن الأخيرة ستتدخل في الموضوع[٤٣]، لكن الحكومة التشيلية لم تكترث لتحذيرات الولايات المتحدة، ومضت قدماً في تنفيذ خطوات برنامجها التأميمي لشركات النحاس.

بالنسبة لقضية التعويضات وقبل أن يعلن تاميم الشركات، كلف الليندي شركة النحاس التشيلية (كوديلكو) Codelco باجراء دراسة هدفها مقارنة ارباح شركات النحاس في تشيلي مع ارباحها في بقية دول العالم، وكانت نتيجة الدراسة هي اختيار نسبة ١٢% من القيمة الدفترية للشركات المؤممة كتعويض لهذه الشركات، وما فوق ذلك يتم اقتطاعه من قيمة التعويض، وقد اطلق على هذا القرار تسمية (الارباح

الزائدة) من قبل المؤسسات الرسمية التشيلية والامريكية[٤٤]، ووفقاً لهذا القرار، فأن الحكومة التشيلية، اعتزمت اجراء خصومات للشركات الأمريكية العاملة في تشيلي بأثر رجعي، إذ سيتم حجب مبلغ ٣٦٤ مليون دولار من شركة اناكوندا[٤٥]، لكونها كانت تجني ارباحاً سنوية تعادل ٢١,٥% من قيمتها الدفترية في المدة ١٩٥٥-١٩٧٠، في حين أنها كانت تجني ارباحاً سنوية قدرها ٣,٦% من قيمتها الدفترية سنوياً في بلدان أخرى، أما شركة كينيكوت، فسيحجب عنها مبلغ ٦٧٥ مليون دولار لكونها حققت ارباحاً خيالية في السنوات الأخيرة من حكم فري، بلغت بحدود ١٠٦% و ١١٣% و ٢٠٥% من قيمتها الدفترية للأعوام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ على التوالي، في حين أنها كانت تجني أقل من ١٠% سنوياً في بلدان أخرى[٤٦].

بعد أن أنهت الحكومة التشيلية دراسة قضية التعويضات المستحقة لشركات النحاس، أرسل الليندي قرار التأميم إلى الكونغرس للمصادقة عليه، وفي حزيران ١٩٧١ وافق الكونغرس التشيلي بالاجماع على اجراء تعديل دستوري يسمح بتأميم خمسة مناجم كبيرة يمتلكها رأس المال الأجنبي، وهي تشيكوكاماتا Chuquicamata والسلفادور Elsalvador واكسوتيكا Exotica التابعة لشركة اناكوندا، ومنجم إيل تينيتيElTeniente التابع لشركة كينيكوت، ومنجم انديانا Indiana التابع لشركة سيرو دي باسكا Cero de pasca Company، وجميعها شركات أمريكية، وكانت كوديلكو تساهم بنسبة ٥١% في مناجم تشيكوكاماتا والسلفادور وايل تينيتي، وفي اكسوتيكا بنسبة ٢٥%، وفي انديانا بنسبة ٣٠%، أما الإدارة فكانت أجنبية تماماً[٤٧]، وكان تصويت الحزبين المعارضين، المسيحي الديمقراطي والوطني لجانب التأميم، هو التصويت الوحيد لجانب قرارات حكومة الليندي، طيلة فترة عمرها، إذ لم يسجل لهما التصويت لصالح مشاريع الحكومة الاشتراكية بعد ذلك[٤٨].

عقب التعديل الدستوري، وموافقة الكونغرس، أعلن الليندي في الخامس عشر من تموز ١٩٧١ تأميم صناعة النحاس التشيلي، في كافة أنحاء البلاد[٤٩]، واكد احتفاظ بلاده بحقها الذي لا يقبل النزاع فيما يتعلق بقضية تعويض الشركات الأجنبية[٥٠]، وأن البنى التحتية والحقوق المعدنية للشركات الأجنبية، أصبحت ملكاً للدولة التشيلية، وكلها ستدار من قبل شركة النحاس التشيلية التي أصبحت مسؤولة عن التنقيب والتطوير والاستخراج وانتاج وتسويق النحاس[٥١]، كما أكد الرئيس الليندي، أن الذي قامت به حكومته لا يعد سياسة عدوانية ضد الشعب الامريكي أو الإدارة الأمريكية، بل هو حق شرعي للشعب التشيلي في استغلال موارده الطبيعية، وقد لقي هذا القرار ترحيباً واسعاً من مختلف طبقات الشعب التشيلي، فضلاً عن كثير من الدول التي كانت تؤمن بالتحرر[٥٢].

ما أثار غضب ساسة الولايات المتحدة وشركاتها، هو إن مكتب المراقب التشيلي العام[٥٣] Comptroller General of Chile اشار إلى أن الشركات الأمريكية المؤممة وبعد تطبيق مبدأ الارباح الزائدة عليها، ستكون مدينة لتشيلي وليس العكس، أي أنها لن تتلقى أي تعويضات من الحكومة التشيلية،

كونها ارباحها تجاوزت قيمتها الدفترية بفارق كبير جداً[٥٤]، وقد بين الليندي ذلك في أحدى خطاباته بالقول : "**أن هذه الشركات اخذت من تشيلي ٤ مليار دولار خلال ٤٢ سنة الماضية، رغم أن قيمة استثمارها لم تتجاوز ٣٠ مليون دولار**"[٥٥].

ازاء هذه التطورات، اعرب ممثلوا شركة اناكوندا، في اجتماع جمعهم مع وكيل وزير الخارجية الامريكي جون ايروين الثاني[٥٦] John Irwin II الثاني في آب ١٩٧١، عن قلقهم العميق بسبب مصادرة ممتلكاتهم في تشيلي، وقال السيد جون بلاس[٥٧] John Place الرئيس التنفيذي لشركة اناكوندا "**أن الحالة خطيرة للغاية ضد مصالح اناكوندا في تشيلي**"، وطالب ممثلوا الشركة مسؤولي واشنطن بالتدخل، لأن التقاعس قد يلحق ضرراً يمتد على ممتلكات الشركة في أمريكا اللاتينية والعالم[٥٨].

في ظل تزايد الضغوط على الإدارة الامريكية باتخاذ قرارات حازمة تجاه تشيلي، من قبل ممثلي الشركات المتضررة، بدأ وزير الخزانة الامريكي جون كونالي[٥٩] John Connally بالتدخل في الموضوع، وأشار على الرئيس نيكسون بضرورة اتخاذ خطوات أكثر صرامة تجاه تشيلي، معتبراً مشروع التأميم الذي قامت به الأخيرة، جزءاً من اتجاه تعاظم مصادرة الملكية في امريكا اللاتينية والعالم، وطالب الرئيس نيسكون بضرورة القيام بأعمال "**انتقامية صارخة**"[٦٠] ، وقد أيد نيكسون ما ذهب اليه كونالي، وحذر تشيلي من اصرارها على التاميم دون تعويض، كون ذلك سيؤدي إلى حجب الدعم والقروض عنها[٦١]، وقد رد الليندي على هذا التحذير برسالة دعا فيها الرئيس نيكسون بالكف عن التدخل في الشؤون التشيلية عن طريق الاكراه الاقتصادي[٦٢].

في ايلول ١٩٧١، اجتمعت لجنة الاربعين لدراسة الخيارات المتاحة، والتي يمكن اعتمادها لمواجهة ما اقدمت عليه تشيلي من ضرب للمصالح الامريكية، وتوصل المجتمعون على أنه لم تكن هناك فرصة لإجبار حكومة الليندي على دفع تعويضات لشركات النحاس المؤممة، كما رفضوا إجراء مفاوضات مباشرة مع تشيلي، كونه يعزز صورة الحكومة الاشتراكية ويدعمها، واعتبروا خيار المواجهة خياراً خاطئاً كونه يدعم موقف تشيلي كقضية شعبية في امريكا اللاتينية والعالم الثالث[٦٣].

في ظل هذه الظروف، عمل مستشار الأمن القومي الامريكي هنري كيسنجر[٦٤] Henry Kissinger على تمويه الحكومة التشيلية، عن طريق اعطاءها انبطاعاً بإن واشنطن حريصة على حل الخلاف في أقرب وقت، وقد بدا ذلك واضحاً عند لقائه بالسفير التشيلي ليتليه في أيلول ١٩٧١، وأخباره بان واشنطن لا ترغب بأي حال من الاحوال التدخل في شؤون تشيلي الداخلية[٦٥]، وقد اعتقد السفير صدق ادعاء كيسنجر وأبرق إلى الوزير الميدا يخبره بإن اجتماعه مع كيسنجر كان أكثر ايجابية مما كان متوقعاً، وقد دفع ذلك الاجتماع الوزير الميدا إلى السفر إلى واشنطن في أيلول ١٩٧١ واللقاء بكيسنجر رغبة بحسم الموضوع بين الطرفين، فما كان من كيسنجر سوى استخدام نفس اسلوبه السابق مع السفير

التشيلي، وأخبر الميدا بأنه "**من غير المنطقي أن تجد الولايات المتحدة تفاهماً مع الصين الشعبية بعد سنوات من القطيعة، وتتعثر في ايجاد تفاهماً مع تشيلي** "[٦٦].

يبدو واضحاً، أن هدف كيسنجر من استخدامه لهذه الدبلوماسية، هو تظليل الحكومة التشيلية، بعدم حصولها على مؤشر دقيق لنوعية الاجراء الانتقامي الاميركي المزمع القيام به في ذلك الحين، وهو ما قوض قدرتها على تجنبه، كما أن الإدارة التشيلية اخطأت باعتمادها خطوة التأميم كمحدد أساسي لنهج إدارة نيكسون تجاهها، فرغم حرص الأخيرة على حماية استثمارات شركاتها في تشيلي، فإن مخاوفها الرئيسة كانت بالدرجة الأولى في تأثير الحكومة الاشتراكية على عدم الاستقرار في أمريكا اللاتينية[٦٧].

ازاء هذه التطورات، التي ضربت المصالح الاقتصادية الامريكية في تشيلي، في الصميم، لم تقف واشنطن مكتوفة الأيدي وعاجزة، بل انها قامت بإجراءات رادعة ضد الإدارة التشيلية، من أجل الحصول على تعويضات سريعة عن الضرر الذي لحق باحتكاراتها، وكان الضغط الاقتصادي احد أبرز الوسائل التي اتخذتها واشنطن في مواجهتها هذه، لعل هذا الضغط يؤدي إلى رضوخ الحكومة الاشتراكية الى الأمر الواقع فتضطر للموافقة على دفع التعويضات للشركات المؤممة، وخلاف ذلك فإن استمرار الضغط الاقتصادي سيؤدي الى انهيارها اقتصاديا، وبالتالي فشلها وسقوطها.

ثانياً: إجراءات الولايات المتحدة وشركاتها رداً على قرار تأميم النحاس

اعتبرت الولايات المتحدة تأميم النحاس التشيلي، أكبر ضربة وجهت إلى شركاتها في أمريكا اللاتينية، منذ قرارات التأميم التي اصدرها كاسترو في كوبا عام ١٩٦٠[٦٨]، وبناءً على ذلك عملت الإدارة الأمريكية على فرض ضغوط اقتصادية على تشيلي لإجبار حكومتها على تقديم تنازلات، أو على الأقل تقديم تعويضات تعتبرها واشنطن مقبولة، وكان احد أوجه هذه الضغوط هو تعليق قرض كان قد تم توقيعه قبل اعلان التأميم، بين تشيلي وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي EX-IM Bank of US لشراء ثلاث طائرات من طراز بوينغ لصالح شركة الطيران التشيلية LAN-Chile، إذ تقدمت الحكومة التشيلية في ايار ١٩٧١ بطلب قرض بقيمة ٢١ مليون دولار[٦٩]، يقوم بنك التصدير والاستيراد بتقديم ٤٠% من قيمة القرض و ٤٠% من مجموع البنوك الأمريكية و ٢٠% من شركة الطيران التشيلية،وكان من المفترض ان تستلم تشيلي الطائرات الثلاث وهي : بوينغ 727-100c وبوينغ 707-320C وبوينغ 707-320B في تموز ١٩٧١ وآذار ١٩٧٢ وأيار ١٩٧٢ على التوالي[٧٠].

وفي الواقع، كانت وراء ايقاف منع قرض شراء الطائرات إلى تشيلي، اسباباً عدة، يأتي في صدارتها اصرارها على برنامج التأميم، وهو ما دفع إدارة نيكسون إلى ايقاف جميع المساعدات الثنائية والقروض وضمانات الاستثمار إلى تشيلي[٧١]، كما ان واشنطن خشيت من أن يؤدي تسليم الطائرات إلى توفير طريق جوي بين سانتياغو وهافانا، وهذا قد يسهم في انتشار "**عمليات التخريب**" في أمريكا اللاتينية على حد وصفها[٧٢]، وطبقاً لكلام موثق بين نيكسون وكيسنجر، فإن الأخير توقع أن الطائرات قد تستخدم

للرحلات إلى كوبا، وقد ايد نيكسون كلام كيسنجر وقال "**هذا صحيح؛ اعتقد اننا يجب أن نرفضها**"[٧٣]، واشارت وثيقة أخرى إلى، أن مسؤولي بنك التصدير والاستيراد ربطوا مصير القرض بقضية مفاوضات التأميم بين الشركات الأمريكية والحكومة التشيلية[٧٤]، ففي السابع من تموز ١٩٧١ ابلغ هنري كيرنز[٧٥] Henry Kearns رئيس بنك التصدير والاستيراد الممثلين التشيليين، بأن "**قرار البنك بشان قرض الطائرات يعتمد على برنامج التأميم**"، وقد امتعض التشيليون من ذلك، وحذر سفير تشيلي في واشنطن أورلاندو ليتليه[٧٦] Orlando Letelier كيسنجر من أن هذا الاجراء سيضر بالعلاقات بين واشنطن وسانتياغو[٧٧].

بعد مرور شهر واحد على اعلان تشيلي تأميم النحاس، اعلن بنك التصدير والاستيراد تعليق قرض شراء الطائرات، وازاء ذلك، عقد السفير التشيلي في واشنطن مؤتمراً صحفياً استنكر فيه هذا الاجراء، واعتبره محاولة سافرة للضغط على الحكومة التشيلية، وعلقت صحيفة نيويورك تايمز عن هذا الموضوع بالقول "**أن القرار كان يحمل بصمات سياسية**" [٧٨]، واعتبرت صحف اخرى أن هذا الاجراء، يعد أول تعبير عملي عن السياسة الصارمة الجديدة، التي وضعت خطوطها واشنطن بتأثير ضغوط الشركات الامريكية، والتي نصت على عدم اعطاء قروض لأي بلد يقدم على تأميم الممتلكات الأمريكية الخاصة، دون أن يقدم التزاماً باعتماد شروط مقبولة التعويض[٧٩].

من جانبه، نفى كيسنجر أمام السفير التشيلي ليتليه، أي علاقة له أو لإدارته بموقف البنك، مدعياً أن هذه الأمور لا تدخل ضمن مجال عمله، فاجابه ليتليه، بأن مسؤولي البنك اعترفوا صراحة بأن قرارهم كان سياسياً وليس مالياً، وهدد بأنه في حال عدم الحصول على القرض، سيتم التوجه إلى الاتحاد السوفيتي[٨٠].

على أية حال، لم تكن قضية تعليق قرض الطائرات سوى خطوة واحدة خطتها الإدارة الأمريكية في طريقها لمحاصرة تشيلي اقتصادياً، ففي تشرين الثاني ١٩٧١ اتخذت واشنطن مجموعة اجراءات صارمة لتحقيق هذه الغاية، أبرزها[٨١]:

١- تجميد المساعدات الاقتصادية والعمل بتعديل هيكنلوبر.
٢- تجميد ارصدة تشيلي في بنك التصدير والاستيراد.
٣- الادلاء ببيانات عامة تدين موقف تشيلي من قضية التأميم.
٤- السعي إلى عدم حصول تشيلي على أموال من مصادر أخرى.
٥- معارضة تشيلي في المحافل والمنظمات الدولية.
٦- وضع عوائق ضد الصادرات التشيلية إلى الولايات المتحدة وبلدان أخرى.
٧- منع تصدير المنتجات الامريكية إلى تشيلي.
٨- تشجيع بلدان أمريكا اللاتينية على مناوئة نظام الليندي.

٩- ثني بلدان العالم عن اتباع النموذج التشيلي وتحديد مساوئه.

١٠- اجبار نظام الليندي على فرض اقتصاد طارئ.

١١- الحفاظ على علاقات جيدة مع الجيش التشيلي.

في آذار ١٩٧٢، استخدمت الولايات المتحدة ورقة ضغط أخرى على الحكومة التشيلية، عن طريق العمل بما سمي (تعديل غونزاليس) Amendment Gonzalez [٨٢]، ونص هذا التعديل على التصويت ضد القروض للبلدان التي تقوم بعمليات تأميم ومصادرة دون منح الشركة المؤممة تعويضاً كافياً[٨٣]، وقد اثار هذا الاجراء امتعاض المسؤولين التشيليين، وعلق عليه السفير ليتليه بالقول "**أن الولايات المتحدة استبدلت دبلوماسيتها الحربية بالدبلوماسية الائتمانية كوسيلة للتدخل**" [٨٤].

هكذا، بدأت واشنطن حرباً اقتصادية على تشيلي، من أجل منع استقرار النظام الاشتراكي فيها، وقد ظن الليندي أن سيطرة الدولة على صناعة النحاس من شأنه أن يثري البلاد على نحو واسع، لكنه وجد نفسه محاطاً بحرب اقتصادية من قبل الولايات المتحدة، سيما أن الأخيرة رفضت تصدير المواد الاحتياطية الكفيلة باستمرار العمل في مناجم النحاس إلى تشيلي، كما غادر الخبراء الأمريكان تشيلي في خطوة تهدف إلى عرقلة صناعة النحاس[٨٥]، وزاد الأمور تعقيداً المحاولات الثأرية من جانب الشركات الامريكية المؤممة لمقاطعة النحاس التشيلي ومصادرته، فضلاً عن صعوبات ناجمة عن سياسة الحكومة في إدارة انتاج النحاس، وكذلك هبوط مبيعات النحاس من ٤٢٥,٦ مليون دولار في كانون الثاني ١٩٧١ إلى ٣٤٥,٨ مليون دولار في كانون الثاني ١٩٧٢ أي بنسبة ١٨,٨%[٨٦].

وعلى الرغم من تدخل الإدارة الأمريكية بشكل واضح في قضية تأميم النحاس التشيلي، فإن الشركات الأمريكية المؤممة لم تستكين وتأخذ دور المتفرج، بل كان لها دوراً واضعاً في المطالبة بتعويضات من ممتلكاتها المصادرة، مستخدمة في ذلك أساليب شتى، إذ رفعت شركات النحاس المؤممة دعاوى قضائية في الولايات المتحدة والدول الأوربية، تطالب فيها بتشديد الخناق على الحكومة التشيلية، وطالبت الدول الأوربية المستوردة للنحاس التشيلي بحظر دفع عوائد النحاس إلى تشيلي، وشعرت شركتي اناكوندا بالضغط وكينيكوت بالسخط تجاه ما جرى لممتلكاتها في تشيلي، ولذلك قامت شركة اناكوندا بالضغط على الحكومة التشيلية[٨٧]، وتمكنت في آذار من الحصول على تعويض عن حصتها التي تبلغ ٧٥% من منجم اكسوتيكا، لكون نسبة الخصومات المستحقة عليها لم تتجاوز القيمة الدفترية للشركة، وفقاً لمكتب المراقب العام التشيلي، ومع ذلك استمرت اناكوندا بالمطالبة بتعويضات عن ممتلكاتها في منجمي السلفادور وتشكويكاماتا[٨٨]، أما شركة كينيكوت فقد قدمت طلباً إلى المحكمة التشيلية بعد مصادرة ممتلكاتها من أجل الحصول على تعويض، لكن قرار المحكمة جاء في غير صالحها، فلجأت إلى ورقة جديدة وهي الضغط على الدول الأوربية بعدم شراء النحاس التشيلي[٨٩]، واعلنت أنها ستسعى مع الدول الأوربية لانصافها بخصوص أصولها المصادرة[٩٠].

وفي ذلك الحين، حاول الليندي التحول إلى أوربا الغربية لتصدير النحاس كبديل للولايات المتحدة، لكن شركة كينيكوت سعت لاحباط خططه في كل من فرنسا وهولندا والسويد وايطاليا، إذ حاولت الضغط باتجاه حظر مبيعات النحاس، ونجحت بالفعل، في تجميد تسويق بعض الشحنات في كل من فرنسا وهولندا، ولم تتمكن الحكومة التشيلية من الحصول على مبالغ هذه الشحنات، بسبب حكم المحاكم الأوربية لصالح كينكيوت، وقد ربطت الحكومة التشيلية تحرك كينيكوت بالإدارة الأمريكية، غير أن الأخيرة اكدت أن كينيكوت لم تخبرها بهذا التحرك، وفي الواقع، أن الأدلة اشارت إلى وجود اتصال بين الشركة والإدارة الأمريكية التي ساندتها في هذا الموضوع[٩١]، سيما أن تحركها كان مصاحباً لقيام سفراء الولايات المتحدة في البلدان الأوربية بزيارة وزراء خارجيتها، لتوضيح مصلحة الولايات المتحدة في ذلك الشأن وابلاغهم إلى أن إجراءات الحصار ضد النحاس التشيلي مدعومة من إدارة نيكسون[٩٢]، وقد اشارت إلى هذا الموضوع أيضاً، مجلة فوربس الأمريكية Forbes Magazine بالقول "**أن كينيكوت كانت على اتصال مع وزارة الخارجية الامريكية في تحركاتها الاخيرة**" ويقصد بذلك تحركاتها تجاه حظر النحاس التشيلي الذي يتم تصديره إلى أوربا[٩٣].

انتقد الليندي اجراءات شركة كينيكوت، كونها لم تمتثل لقرارات المحكمة التشيلية، وقيامها بحظر صادرات النحاس التشيلي إلى أوربا، مما أدى إلى الحاق اضرار جسيمة بالاقتصاد التشيلي وفقدان ملايين الدولارات، ولذلك أعلن الليندي عزمه على الدفاع عن مصالح بلاده ضد أي نزاع تتسبب به الشركات المؤممة[٩٤]، وقد نجح في مواجهة كينيكوت أثر محاولة احتجازها لشحنة نحاس تبلغ ٣٥٠٠طن متجهة إلى ألمانيا الغربية، وادعاءها بان لها الحق في الاستيلاء على شحنات النحاس التشيلي التي تذهب إلى أوربا، حيث اصدرت محكمة المانيا الغربية حكما يقضي بأن النحاس التشيلي لم يعد يخص شركة كينيكوت، وأن على المحاكم الاجنبية أن تقبل بوجه عام قرارات التأميم التشيلية[٩٥]، كما نجح الليندي في رفع الحظر عن النحاس التشيلي في فرنسا نهاية تشرين الأول ١٩٧٢ [٩٦].

وعلى الرغم من التباين والتقاطع الكبير في وجهات النظر بين البلدين، إلا أن الليندي كان راغباً في حل مشاكل بلاده مع الولايات المتحدة، حتى أنه عرض على الأخيرة الذهاب إلى معاهدة ثنائية بينهما تعود إلى عام ١٩١٤، تنص على "**أن أي مسائل تؤثر على الاستقرار أو المصالح الحيوية لأي من البلدين أو كلاهما، فلابد من اخضاعها للتحكيم**"، لكن نيكسون ومستشاروه تجنبوا قضية التحكيم الدولي، ولم يبدوا احتراماً لتلك المعاهدة[٩٧].

على أية حال، لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى تسوية حاسمة لهذا الموضوع وبقيت القضية عالقة بينهما طوال فترة حكم الليندي، وهنا لابد من ذكر أن عمليات التأميم التي قامت بها الحكومة التشيلية لم تقتصر على صناعة النحاس، بل شملت مؤسسات حيوية مختلفة، منها مناجم الحديد والنترات وشركات التصدير والاستيراد الامريكية العاملة في تشيلي ومؤسسات

أخرى [٩٨]، لكن التركيز كان على قضية النحاس، لكونه يشكل عصب الاقتصاد التشيلي، سيما أن تشيلي تعد ثالث منتج للنحاس عالمياً بعد الولايات المتحدة وزامبيا كما أوردنا سابقاً، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ركزت كل اهتمامها على قضية تأميم النحاس، واما ألحقه بشركاتها من أضرار، ولم تبد اهتماماً واضحاً لباقي مؤسساتها، حتى أن المصادر لم تذكر تفاصيلاً واضحة عنها، واكتفت بمجرد ذكر اسماءها.

الخاتمة :

يتضح مما سبق، ان الولايات المتحدة الأمريكية عملت بكل جهودها من أجل منع عمليات التأميم التي قامت بها حكومة الوحدة الشعبية في تشيلي، وقد تنوعت الاساليب التي استخدمتها الادارة الامريكية ومن وراءها شركاتها الاحتكارية في ايذاء حكومة الوحدة الشعبية ، إذ شكل الضغط الاقتصادي ومنع القروض والمساعدات عن الحكومة التشيلية احدى أوجه هذه الضغوط وابرزها .وعملت الشركات الامريكية من جانب آخر على محاصرة شحنات النحاس التشيلي التي يتم توريدها الى بلدان اوربية بحجة ان النحاس المورد عائداً لها ، فضلاً عن قيام الإدارة الأمريكية بإيقاف تصدير المنتجات الامريكية الى تشيلي وتجميد ارصدتها والعمل بإجراءات عقابية لإجبار حكومة الوحدة الشعبية على فرض اقتصاد طارئ غير قادر على القيام بتنمية سياسية واقتصادية حقيقية في تشيلي.

الهوامش:

[١] سلفادور الليندي غوسنز: طبيب وسياسي تشيلي، ولد عام ١٩٠٨، اعتنق الفكر الاشتراكي منذ شبابه، انتخب نائباً في البرلمان عام ١٩٣٧، أسس الحزب الاشتراكي التشيلي عام ١٩٤٣،رشح للانتخابات الرئاسية للأعوام ١٩٥٢، ١٩٥٨، ١٩٦٤ ، لكنه لم ينجح، اصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام ١٩٦٦، واصبح رئيساً لتشيلي عام ١٩٧٠، اطيح به عن طريق انقلاب عسكري في ١١ أيلول ١٩٧٣. ينظر: سلفادور الليندي، تعريب: فارس غضوب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤؛

Thomas M.Leonard(Editor) ,Encyclopedia of the Developing world, Vol.1-3. Published in Routledge Taylor and Francis Group, 2006. P.P. 30-32.

[2] F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Intelligency Memorandum ERIM71-30,Chile's Economic Vulnerabilities, Washington, February 1970, P.259

[3] F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Joint intelligence Memorandum, An Assessment of Trends in Chile, 19 February to 18 March, Washington, Undated, P.291.

(٤) ادوارد فري مونتالفا: سياسي تشيلي ولد عام ١٩١١، امتهن المحاماة، تزعم الحزب الديمقراطي المسيحي عام ١٩٥٧، اصبح رئيساً لتشيلي للمدة(١٩٦٤-١٩٧٠)، توفي عام ١٩٨٠. ينظر:

Joseph Smith, Op.Cit,P.84; Salvatore Bizzarro , Op.Cit ,P.P.304-305.

(5)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from Arnold Nachmanoff of The National Security Council Staff to The President's Assistant for National security Affairs (Kissinger), Chile, Washington, June 16, 1971, P.386.

(6)Paul E. Sigmund, The Invisible Blockade and The overthrow of Allende, Foreign Affairs (Journal), Vol.52, No.2, January 1974P.325 ; Leo Pyle, Chile : 1970-1973, New Black friars, (Journal), Vol.54, No.634, Published By : Wile Publications, New Jersey, December 1973, P.534; Stefan de Vylder, Chile 1970-1983 (The Political Economy of the Rise and Fall of The Undead Popular, Stockholm, 1974, P.8;

الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ٧٢٦، ٣١ كانون الأول ١٩٧٠.

(٧) جورجي تسكير، السنة الأولى للحكم الشعبي في تشيلي، "دراسات اشتراكية"، (مجلة)، العدد الأول، دار الهلال، القاهرة، كانون الثاني ١٩٧٢، ص٣٥.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٥؛ حمدي عبد الجواد، تشيلي على طريق التحول الاشتراكي، "الطليعة"، (مجلة)، العدد الرابع، السنة التاسعة، القاهرة، نيسان ١٩٧٣، ص٩٢-٩٣؛ شريل باير، فخ القروض الخارجية – صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة : بيار عقل، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص١٨٨.

(٩) مايكل ريد، مايكل ريد، القارة المنسية – المعركة من اجل روح امريكا اللاتينية، ترجمة : احمد التيجاني ادريس، تحرير : محمد سالم الامين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١، ص٢٢٥؛ حمدي عبد الجواد، المصدر السابق، ص٩٢-٩٣.

(10)U. S. Department of State, F.O.I.A., CIA, "Chile Collection", Chile Declassification Project, Sub : The Allende Regime in Chile : Growing Problems and Narrowing Options, January 28, 1972 at: https://foia.state.gov/searchapp/DDCUMENTS/PCAI3/0000915D.Pdf; Gabrielle Girald, Op. Cit, P.4.

(11)Lubna Z. Quershi, Nixon Kissinger and Allende : U.S. Involvement in The 1973 Coup in Chile, Lexington Book, Lanham, 2009, P.P.103-104.

(12)Joseph L. Nogee and John W. Sloan, Allende's Chile – Chile and Soviet Union : A Policy Lesson For Latin American Nations Seeking Autonomy, Inter American Studies and World Affairs, (Journal), Vol.21, No.3, Published by : Center for Latin American Studies at the University of Miami, August 1979, P. 344.

(13)Leonidas Montes, Friedman's two Visitts to Chile in Context,P.5 at:https:// Jepson .richmond .ed/conferences /summer- institute/Papers 2015 Lmontessl paper.Pdf.

(14)Arielle Schoenburg, Before The Coup : The Solidarity Movement in the U.S with Salvador Allende's Chile 1971-1973, Thesis of Bachelor of Arts With Honors of History, University of Michigan, 2016, P.57.

(١٥) التأخي، (جريدة)، بغداد، العدد ٩٢٤، ٢٩ كانون الأول ١٩٧١ .

(16)Salvador Allende, Speech to the United Nations, 4 December 1972. at : https://www.marxists.org/archive/allende/1972/december/04.htm

(17)Jorge Palacios, Chile : An Attempt at History Compromise The Real Story of Allende Years, Chicago, 1979, P.191.

(١٨) الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ٦٦٥، ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٠.

(١٩) التأخي، (جريدة)، بغداد، العدد ٩٢٤، ٢٩ كانون الأول ١٩٧١ .

(20)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from the Action Chairman of The Ad Hoc Interagency Working Group on Chile (Crimmins) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 19, 1970, P.230.

(21) نورثرن انديانا براس : شركة أمريكية تعمل في تصنيع النحاس، أسست في تشيلي عام ١٩٦٧. ينظر : James F. Petras and Robert Laporte, Chile : No (canwedo Business with Radical Nationalists? (2), (Foreign Policy), No.7, (summer 1972), P.150.

(٢٢) رالستون بيورينا : شركة أغذية امريكية، مقرها في ولاية ميسوري، لها استثمارات في تشيلي، وتمتلك عائلة ادواردز التشيلية جزءاً من اسهمها. ينظر : =

Richard E. Ratcliff, Capitalist in Crisis : The Chilean Upper Class and The September 11 Coup, Latin American Perspectives, (Journal), Vol.1, No.2, Published by : (Sage Publications, Inc), Summer 1974, P.86.

(٢٣)مذكرات هنري كيسنجر، ترجمة:عاطف احمد عمران، ج١، ط١، عمان، ٢٠٠٥،، ص٦٠٧ .

(٢٤) الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ٧٩٠، ٣٠ آذار ١٩٧١ .

(٢٥) "السياسة الدولية"، (مجلة)، العدد ٢٧، السنة الثامنة، القاهرة، كانون الثاني ١٩٧٢، ص١٩٠.

(٢٦) مايكل ريد، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(27)F.R.U.S, 1969-1976, E-16, Documents on Chile, Memorandum from the Action Chairman of The Ad Hoc interagency working Group on Chile (Crimmins) to the

President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 19, 1970, P.233-236.

(٢٨) تعديل هيكنلوبر : تم اقرار هذا التعديل عام ١٩٦٢ بمقترح من النائب الجمهوري بروك هيكنلوبر Bourke B. Hickenlopper ، ونص على قطع المساعدات عن الدول التي تقوم بمصادرة الممتلكات الامريكية دون تعويض سريع وعادل. وقد تم تطبيقه في سيريلانكا بعد فترة قصيرة من إقراره. ينظر :

U.S. Department of State, Report of Nationalization, Expropriation and others Taking of U.S. and Certain Foreign Property since 1960, international Legal Materials, (Journal), Published by : American Society of international Law, Vol.11, No.1, January 1972, P.87; Paul E. Sigmund, The overthrow of Allende..., P.131.

(29)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from the Acting Chairman of the Ad Hoc Interagency Working group on Chile (Crimmins) to The President's Assistant of National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 19, 1970, P.P233-236.

(30)S. Sideri (Editor), Chile 1970-1973 : Economic Development and its International Sitting, Institute of Social Studies, Series on The Development of Societies, Vol. IV, Netherlands, 1979, P.201.

(31)John Fleming, The Nationalization of Chile's Large Copper Companies in contemporary interstate Relation, Villanova Law Review, (Journal), Vol.18, iss.5, Published by : Villanove University Charles widger school of Law Digital Repository, P.593; Tanya Harmer, Allende's Chile and The inter-American Cold War, The University of North Carolina Press, P.86.

(٣٢) اللجنة (٣٠٣): وهي لجنة مختصة بقضايا الامن القومي، تم انشاؤها عام ١٩٤٨، وتضم في عضويتها مستشار الامن القومي ومدير وكالة المخابرات ونائب وزير الخارجية للشؤون السياسية ونائب وزير الدفاع ورئيس قيادة الاركان، هذه اللجنة مسؤولة عن العمليات السرية الحساسة التي تنفذها وكالة المخابرات المركزية، وقد تغير اسمها فيما بعد، واصبحت تسمى (لجنة الاربعين). ينظر:

"The New York Times",(News paper), January 19,1975;

مذكرات هنري كيسنجر في البيت الابيض، ج٢، ص٣٦٩.

(33)Tanya Harmer, Op. Cit, P.105.

(٣٤) بيدرو فوسكو فيش: خبير اقتصادي وسياسي تشيلي من أصل كرواتي، ولد عام ١٩٢٤، اكمل دراسته في إدارة الأعمال في جامعة تشيلي، أصبح عضواً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ١٩٥٠، عين وزيراً للشؤون الاقتصادية

في الثالث من تشرين الثاني ١٩٧٠ وبقي في منصبه هذا حتى حزيران ١٩٧٢، نفي بعد انقلاب ١١ أيلول ١٩٧٣ إلى المكسيك، توفي عام ١٩٩٣. ينظر :

F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Persons, P.XXXI ; Elpais, (News Paper), Madrid, 13 May 1993; https://en.wikipedia.org/wiki/pedro-vuskovic.

(35)James Petras and Morris Morley , The United States and Chile (imperialism and The Overthrow of Allende Government), Monthly Review press, New York and London, 1975, P.41.

(٣٦) ادوارد كوري: دبلوماسي امريكي، ولد عام ١٩٢٢، مارس العمل الدبلوماسي خلال إدارات الرؤساء كينيدي وجونسون، ونيكسون، عين سفيراً للولايات المتحدة في اثيوبيا للمدة (١٩٦٣-١٩٦٧)، ثم سفيراً لبلاده في تشيلي للمدة (١٩٦٧-١٩٧١)، توفي عام ٢٠٠٣. ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Eduard-M.-Korry.

(٣٧) كلوديمرو الميدا : دبلوماسي وسياسي ومحام تشيلي، ولد عام ١٩٢٣، انتمى إلى الحزب الاشتراكي وعمل استاذاً جامعياً، اصبح امين عام للحزب الاشتراكي وعضو في لجنته المركزية، شغل منصب وزير العمل للمدة (١٩٥٢-١٩٥٣)، اصبح وزيراً للتعدين عام ١٩٥٣، شغل منصب وزير الخارجية للمدة (١٩٧٠-١٩٧٣)، اعتقل بعد انقلاب ١١ أيلول ١٩٧٣، ثم سمح له بمغادرة تشيلي إلى رومانيا، توفي عام ١٩٩٧. ينظر :

Salvatore Bizzarro, Op. Cit, P.37.

(38)Armando Uribe, The Black Book of American Intervention in Chile, Translated from the Spanish by: Jonathan Casart, Published by : Beacon Press, Boston, 1975, P.105; Tanya Harmer, Op. Cit, P.105.

(٣٩) القرار رقم ١٨٠٣ : تم اقراره في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٦٢، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونص على الآتي :

أ- حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

ب- استيراد رأس المال الأجنبي، يجب أن يكون متوافق مع قواعد الشعوب.

ج- انتهاك حقوق الدول في السيادة على ثرواتها الطبيعية يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

د- التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

هـ- في حال منح ترخيص، فإنه يجب تقاسم الارباح بطريقة الاتفاق بين المستثمر والدولة.

و- يجب أن يكون التأميم لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو الأمن أو فائدة المواطن.

ينظر : John Fleming, Op. Cit, P. 603-604.

(40)Tanya Harmer, Op. Cit, P.83.

(٤١) ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد عام ١٩١٣ ،درس القانون في جامعة دوكة Duke University، انتمى الى الحزب الجمهوري، أصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٤٧، ثم في مجلس الشيوخ عام ١٩٥١، اصبح نائباً للرئيس دوايت ايزنهاور للمدة(١٩٥٣-١٩٦١)، اصبح رئيساً للولايات المتحدة

الامريكية للمدة (١٩٦٩-١٩٧٤)، اضطر للتنحي في بداية ولاياته الرئاسية الثانية بسبب ضلوعه في فضيحة ووترغيت، توفي عام ١٩٩٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عمر المختار علاء جاسم محمد الحربي، فضيحة ووترغيت وأثرها في السياسة الداخلية الامريكية ١٩٧٢-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٧؛ اودو زاوتر، المصدر السابق، ص٢١٦-٢٩٦؛

Micheal A.Genovese(Editor), Encyclopedia of The American Presidency, New York, 2004, P.P.362-372

(٤٢) مجدي نصيف ، تشيلي الثورة والثورة المضادة، ط١، دار مأمون للطباعة، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٩٦-١٩٧.

(43)Armando Uribe, Op. Cit, P.106.

(44)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile Airgram from The Embassy in Chile to the Department of state A310, The Copper Nationalization Law-Theory, Practicy, and Justification, Santiago, November 1, 1971, P.463; S. Sideri, Op. Cit, P.193.

(45)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Paper Prepared by The Ad Hoc Interagency Working Group on Chile, Washington, September 7, 1971, P.420 ; Luban Z. Qureshi, Op. Cit, P.87.

(46)Salvador Allende, Speech to The United Nations, Op. Cit; Lubna Z. Qureshi, Op. Cit, P.124.

(٤٧) مجدي نصيف، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤؛

James Petras and Robert Laporte, Op. Cit, P. 133 ; U.S. Department of State, Report of Nationalization..., P.92.

(48)Ryan Wolf, B.A, The Overthrow of Chilean President Salvador Allende Gossens, Thesis Master of Arts, University of Texas, 2008, P.44; Fernando Coz Leniz, Histories on Nationalization and Privatization : The Cases of the Chliean and Zambian Copper industries, P.3 at :

www.eisourcebook.org/cms/histories%200f@20natonalization%20and%20privatization.pdf

(٤٩) الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ٨٨٢، ١٦ تموز ١٩٧١ .

(٥٠) التأخي، (جريدة)، بغداد، العدد ٩٢٤، ٢٩ كانون الأول ١٩٧١.

(51)Salvador Allende, Speech to the United Nations,Op.Cit.

(٥٢) التآخي، (جريدة)، بغداد، العدد ٩٢٤، ٢٩ كانون الأول ١٩٧١ .

(٥٣) مكتب المراقب التشيلي العام : انشئ هذا المكتب عام ١٩٢٧، وهو عبارة عن هيأة تشيلية مستقلة بموجب الدستور التشيلي، والمكتب مسؤول عن مراجعة القرارات واللوائح التي تصدر عن الحكومة قانونياً قبل نشرها بشكل رسمي. ينظر :

https://en.m.wikipedia.org/wiki/comptroller-general-of-chile

(54)Richard R. Fagen, The United States and Chile : Roots and Branches, Foreign Affairs, (Journal), Vol. 53, No. 2, Published by : Council on Foreign Relation, January 1975, P.307; Tanya Harmer, Op, Cit, P.P.112-113; James F. Petras and Robert Laporte, Op. Cit, P.140.

(55)Salvador Allende, Speech to The United Nations ,Op.Cit.

(٥٦) جون ايروين الثاني: سياسي ومحام وضابط أمريكي ولد عام ١٩١٣، اشترك في جبهة المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية وكان حينها برتبة مقدم، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية للمدة ١٩٧٠-١٩٧٢، ثم أصبح نائباً لوزير الخارجية للمدة ١٩٧٢-١٩٧٣، اصبح فيما بعد سفيراً لبلاده في فرنسا، توفي عام ٢٠٠٠. ينظر :

https://en-wikipedia.org/wiki/John-N.-irwin-II.

(٥٧) جون بلاس : رجل أعمال أمريكي من مواليد عام ١٩٢٦، ابتدأ حياته المهنية في بنك تشيس الوطني كمتدرب اداري عام ١٩٤٨، وتدرج في الوظائف حتى اصبح رئيساً لشركة اناكوندا عام ١٩٧١، وشغل بعد ذلك مناصب عدة حتى وفاته عام ٢٠١٥. ينظر :

www.themillbrookindependent.com/content/John-bm-place-1926-2015.

(58)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Draft, Memorandum of Conversation, Washington, August 11, 1971, P.413.

(٥٩) جون كونالي : سياسي امريكي ولد عام ١٩١٧، انتمى إلى الحزب الديمقراطي ثم انتقل إلى الحزب الجمهوري، شغل منصب الحاكم التاسع والثلاثين لولاية تكساس، عينه الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ وزيراً للخزانة، توفي عام ١٩٩٣. ينظر :

https://en.wikipedia.org/wiki/John-connally

(60)Tanya Harmer, Op. Cit, P. 110; James F. Petras and Robert Laporte, Op. Cit, P.142-143.

(61)Lubna Z. Qureshi, Op. Cit, P.P.88-89.

(62)Quoted in : Tanya Harmer, Op. Cit, P.110.

(63)Ibid, P.110.

(٦٤) هنري كيسنجر: سياسي امريكي بارز من أصول يهودية، ولد في المانيا عام ١٩٢٣، هاجر مع عائلته الى الولايات المتحدة نتيجة اضطهاد النازيين لليهود، اكمل دراسته الجامعية عام ١٩٥٠، حصل على الدكتوراه عام ١٩٥٤، وشغل مناصب سياسية مختلفة أهمها مستشار الامن القومي ١٩٦٩-١٩٧٥ ووزير الخارجية ١٩٧٣-

١٩٧٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق خليفة رمضان اللهيبي، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٢٣-١٩٧٧، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٦؛ امين هويدي ، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، (فيتنام، الوفاق الدولي، أيلول الأسود، حرب أكتوبر ١٩٧٣)، ط٢، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص١٤-٧١.

(65)Quoted in : Tanya Harmer, Op. Cit, P.P 87-88.

(٦٦) شريل باير، المصدر السابق، ص١٨٣.

(67)Tanya Harmer, Op. Cit, P.87-88.

(٦٨) مجدي نصيف، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

(69)Tanya Harmer, Op. Cit, P.P.110-111.

(70)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Paper prepared by the AD Hoc Interagency working Group on Chile, Washington, May 29, 1971, P.329.

(71)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Paper Prepared for Ad Hoc Interagency working Group of Chile, Washington, May 29, 1971, P.331; Jaechun Kim, Democratic Peace and Covert war : Acase study of The U.S. Covert War in Chile, International and Area Studies, (Journal), Vol. 12, No. 1, 2005, P. 34; Tanya Harmer, Op. Cit, P.89.

(72)F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Minutes of meeting of the Senior Review Group, Chile, Washington, June 2, 1971, P.357; Tanya Harmer, Op. Cit, p.123.

(73)F.R.U.S., 1969-1976, E-16, Documents on Chile, conversation among President Nixon, Secretary of The National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 11, 1971, P.376

(74) F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Paper Prepared for The Senior Group, EX-IM Bank Position on loan to Lan-Chile, Washington, June 6, 1971, P.P.369-370.

(٧٥) هنري كيرنز : سياسي ورجل أعمال امريكي، ولد عام ١٩١١، التحق بكلية الهندسة بجامعة ولاية يوتا، عمل في وزارة التجارة أثناء رئاسة ايزنهاور، اصبح رئيساً لبنك التصدير والاستيراد في فترة إدارة الرئيس نيكسون، توفي عام ١٩٨٥. ينظر :

The New York Times, (News Paper), New York, June 1, 1985.

(٧٦) اورلاندو ليتليه: محام وسياسي ودبلوماسي تشيلي، ولد عام ١٩٣٢ في تشيلي، اكمل دراسته الجامعية في الحقوق ومن ثم في الاقتصاد عام ١٩٥٤، انضم إلى صفوف الحزب الاشتراكي عام ١٩٥٩، عين سفيراً لبلاده لدى واشنطن في المدة (١٩٧٠-١٩٧٣)، عينه الليندي في الأشهر الأخيرة من حكومته وزيراً للشؤون الخارجية والدفاع

على التوالي، اعتقل بعد انقلاب ١١ أيلول ١٩٧٣، واطلق سراحه في أيلول ١٩٧٤، استقر في الولايات المتحدة وعمل في معهد الدراسات السياسية في واشنطن، اغتيل عام ١٩٧٦ جراء انفجار سيارة مفخخة. ينظر : Salvatore Bizzarro, Op. Cit, P.P.427-428.

(77)Tanya Harmer, Op. Cit, P.P.110-111

(78) Paul E. Sigmund, The Invisible Blockade.., P.330; Jorge Palacios, Chile : an attempt at History Compromise – The Real Story of Allende years, Chicago, 1979, P.129 ; James Petras and Morris Morley, The United States and Chile..., P.93.

(٧٩) شريل باير، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٣.

(80)Lubna Z. Qureshi, Op. Cit, P.90.

(81)F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E -16, Documents on Chile, Paper Prepared for The Senior Review Group by The Ad Hoc Interagency Working Group on Chile, Chile : Next Steps, Washington, November 23, 1971, P.P.482-483.

(٨٢) تعديل غونزاليس: وافق الكونغرس الامريكي على هذا التعديل في آذار ١٩٧٢، ويهدف إلى حث المؤسسات المالية على التصويت ضد منح قروض للبلدان التي حدثت فيها عمليات تأميم دون تعويض. ينظر :
Paul E. Sigmund, The Invisible Blockade .., P.326; Tanya Harmer, Op. Cit, P.P.156-157.

(83)James Petras and Morris Morley, The United States and Chile.., P.101; Paul E. Sigmund, The Invisible Blockade.., P.326.

(84)Tanya Harmer, Op. Cit, P.P.156-157.

(85)Lubna Z. Qureshi, Op. Cit, P.P. 89-91.

(٨٦) الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ١٣٤٥، ٩ كنون الثاني ١٩٧٣؛ مجدي نصيف، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

(٨٧) شريل باير، المصدر السابق، ص١٧٨، ١٨٣ .

(88) John Fleming, Op. Cit, P.642

(89)Lunba Z. Qureshi, Op. Cit, P.124.

(90)F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from the Executives Secretary of The Department of State (Eliot) to the President Assistant For National Security Affairs (Kissinger),Kennecott suit in Paris against Chilean cooper shipment, Washington, October 12, 1972, P.630.

(91)F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from the Executive secretary of the Department of State (Eliot) to The President Assistant for

National Security Affairs (Kissinger), Kennecott suit in Paris Against Chilean copper Shipment, Washington, October 12, 1972, P.630; B. A. Landy and George R. Harper, Economic Development, Lawyer of The Americas, (Journal), Vol.5, No.1, Published by : University of Miami Inter – American Law Review, February 1973, P.166

(92) Armando Uribe ,Op.Cit ,P.108.

(93)Quoted in: Elzabeth Franswrth, More Than Admitted, Foreign Policy, (Journal), No.16, Published by : Washington Post, Autumn 1974, P.134

(94)Salvador Allende, Speech to The United Nations , OP.Cit.

(٩٥) الثورة، (جريدة)، بغداد، العدد ١٣٤٩، ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٣.

(96)S. Sideri, Op. Cit, P.206.

(97)F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-16, Documents on Chile, Memorandum from Michael Kozak of the office of the Assistant Legal Adviser for Inter – American Affairs to the Assistant Legal Adviser for inter – American Affairs (Feldman), Chile Copper – Arbitration Procedures, Washington, April 14, 1972, P.563 ; Lubna Z. Qureshi, Op. Cit, P.117; Armando Uribe, Op. Cit, P.107.

(٩٨) مجدي نصيف، المصدر السابق، ص١١٧.